آفاق التكامل الاقتصادي بين تجمع دول الساحل والصحراء ودوره في دعم الاتحاد الأفريقي*

د. عيسى حمد الفارسي **
ا. فتحي عبدالحفيظ المجبري ***

مقدمة :

نتيجة للتغيرات التى حدثت في الاقتصاد العالمي خلال العقود القريبة الماضية أصبح هناك اهتمام واسع بموضوع التكامل الاقتصادى الإقليمي ، وقد شهد العالم انتشارا واسعاً لتجارب التكامل الاقتصادى ، ويعكس ذلك إدراكاً هاماً من قبل البلدان النامية لأهمية التكامل الاقتصادى حتى أن بعضها يعتبر عضواً في أكثر من تجمع إقليمى . ويبدو هذا واضحاً جداً في حالة البلدان الأفريقية ، حيث شهدت القارة الأفريقية العديد من تجارب التكامل الاقتصادى منذ أن حصلت البلدان الأفريقية على استقلالها السياسي ، إلى أن توج هذا الجهد بقيام الاتحاد الأفريقي الذي يشمل كل بلدان القارة . وهنا يتبادر الى الذهن تساؤل مهم عن الدور الذى يمكن أن تلعبه الاتفاقيات الإقليمية في القارة في دعم مسيرة الاتحاد الأفريقي ، ومن بين أهم هذه الاتفاقيات هو تجمع دول الساحل والصحراء (س ، ص) .

وتحاول هذه الورقة التعرف على الدور الذي يمكن أن يلعبه تجمع (س،ص) في دعم التكامل الاقتصادي بين البلدان الأفريقية . وتعتمد في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي لواقع التكامل الاقتصادي لتجمع (س، ص) ، وقد قسمت الورقة إلى خمسة أقسام كالتالي :

في القسم الأول تم تعريف التكامل وأشكاله المختلفة ومدى ملاءمتها لتجمع دول الساحل والصحراء (س، ص) ، حيث تحاول الورقة مناقشة النقاط التالية :

ا. مفهوم التكامل الاقتصادي .
ب. مراحل التكامل الاقتصادي .
ج. فوائد التكامل الاقتصادي .

---

* قدمت هذه الورقة إلى ندوة الاتحاد الأفريقي ، كلية القانون بالتعاون مع أمانة اللجنة الشعبية العامة للوحدة الأفريقية ، جامعة الفاتح ، 8 – 10 / 10 / 2001 ، طرابلس – ليبيا .

** قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس – الجماهيرية الليبية .

*** قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس – الجماهيرية الليبية

بينما يدرس القسم الثاني التجمع وهيكله ومؤسساته .
أما القسم الثالث فيتناول الخصائص الاقتصادية للبلدان الأعضاء في التجمع، حيث يلقي الضوء على مايلي :

ا. هيكل الانتاج .
ب. هيكل التجارة الخارجية .
ج. التجارة البينية .

القسم الرابع يناقش دور التجمع في تعزيز الاتحاد الأفريقي .
أما القسم الخامس والأخير فقد خصص للخاتمة .

أولاً : التكامل الاقتصادي

يتعرض هذا الجزء الى مفهوم التكامل الاقتصادي وأشكاله المختلفة، ومدى ملاءمتها لتجمع دول الساحل والصحراء (س ، ص) من أجل مواجهة أخطار التكتلات الاقتصادية الأخرى في عصر العولمة .

مفهوم التكامل الاقتصادي:

إن مفهوم التكامل الاقتصادي كما يعرفه ميردال (Myrdal) بأنه عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التى تزال فيها جميع الحواجز مابين الوحدات المختلفة ، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس فقط على مستوى دولي بل أيضاً على المستوى الإقليمي [1] .

وهناك من يرى بأنه ــ أى التكامل الاقتصادي ــ جمع ماليس موحداً في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها خصائص ومميزات محددة ، تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات الاقتصادية[2] .

فالتكامل الاقتصادي قد يتم بين مجموعة من الدول ذات المصالح الاقتصادية المشتركة ، بحيث تلغى كافة الصعوبات والعوائق أمام حركة تدفق السلع والخدمات ، والمواطنين ، ورؤوس الأموال ، وذلك من خلال وضع السياسات الاقتصادية المناسبة. وقيام التكتل الاقتصادي يلزم إجراءات معينة حتى يتشكل ويؤدي الغرض منه وهذه الإجراءات هي [3]

1ــ إلغاء القيود المتمثلة في الحواجز والرسوم الجمركية وإجراءات السياسة الجمركية التى تعترض سبيل السلع والخدمات وهي تنتقل بين الدول الأعضاء . عادة تتم عملية الإلغاء هذه تدريجياً خوفاً من حدوث هزات اقتصادية لظروف الدول المتكاملة.

بالإضـــافة إلـــى ذلـــك الاتفاق بين الدول الأعضاء على تعرفة جمركية موحدة لضبط واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي ، وكذلك ضبط عمليات إعادة التصدير .

2ـ حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في التكتل دونما قيود أو حواجـــز ، وهذا يعني تسهيل انتقال الأيدي العاملة الفنية والمتخصصة وغيرها سعياً وراء الحصـــول على أجور أفضل في مستواها ، مما يساعد على إزالة مشكلة البطالة وانخفـــاض مســـتويات المعيشـــة فـــي هذه الدول الأعضاء ، وذلك بإزالة الإجراءات والصعوبات التى تحول دون خروج أو دخول هذه الأموال منها وإليها .

3ـ تنســـيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في مختلف النواحي الاقتصادية المتمـــثلة فـــي الجوانب المالية والنقدية ، وهذا يعني توحيد أسعار الضرائب على السلع والخدمات ، وكذلك تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وحرية التحويل بينها .

وعلـــيه فـــإن الـــتكامل الاقتصادي هو عملية موضوعية وعملية موجهة لتنظيم تبادل لاقتصاديات بلدين أو أكثر ذات أنظمة اقتصادية اجتماعية متماثلة لبلوغ هيكل اقتصادي أمـــثل ضـــمن اقتصـــاد دولي معقد ، تؤدي في النهاية إلى توفير الوقت وزيادة إنتاجية عنصر العمل [4].

ب . مراحل التكامل الاقتصادي ومزاياه :

يشـــير الفكـــر الاقتصـــادي المعاصر إلى أن عمليات تبادل السلع والخدمات وانـــتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء في التكامل هي العمليات التى يتحقق من خلالهـــا حـــدوث الـــتكامل بين تلك الدول . وبالتالى فإن وجود الحواجز والقيود على حـــركة إنـــتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الدول والتميز فيها بين ماهو محلي وماهو أجنبـــي من الدول الأخرى، يؤدي إلى حدوث انفصال اقتصاديات تلك الدول والقضاء على المزايا التى تكمن وراء إقامة التكامل الاقتصادي .

وانطلاقـــا مـــن هـــذا التطور النظري ، يشير الفكر الاقتصادي المعاصر إلى أشـــكال عديـــدة يمكن أن يتخذها التكامل الاقتصادي ، وأصبح من المألوف في أدبيات الاقتصـــاد الإشـــارة إليها وتعدادها وهي : منطقة التجارة الحرة ، الاتحاد الجمركي ، الســـوق المشـــتركة، الاتحاد الاقتصادي ، الإنتاج الاقتصادي الكامل ، والذى يميز بين هـــذه الأشـــكال هو الدرجة التى يحققها كل منها في القضاء على الحواجز والقيود التى تعـــترض انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء ، والدرجة التى يحققها كل مـــنها فـــي تخفيف التمييز أو القضاء عليه فيما بين تلك الدول ، وأيضاً فيما بينها وبين الدول الأخرى خارج عملية التكامل ، وفيما يلي عرض لهذه المراحل الخمس [5] .

1. منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area) :

وهـــي المنطقة التي تكون فيها الرسوم الجمركية والقيود على حركة السلع بين الأطـــراف الأعضـــاء ملغية ، ولكن كل عضو فيها يظل محتفظاً بتعرفته الجمركية في مواجهـــة الـــدول الأخـــرى خـــارج أطراف المنطقة . وينتج عن ذلك تعدد التعريفات الجمركـــية المطبقة بين الدول المعنية وبين العالم الخارجي واختلافها ، حسب عدد هذه الدول وحسب الخصائص المميزة لتعريفة كل دولة .

2ـ الاتحاد الجمركي (Customs Union) :

إضـــافة إلـــى مـــا تتضمنه منطقة التجارة الحرة من إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الأخرى على انتقال السلع بين الدول الأعضاء ، فإنه يتضمن أيضاً ما يلي:

ـ توحيد التعريفات الجمركية إزاء العالم الخارجي .

ـ تنســيق السياســات والأنظمة والإجراءات التجارية و الجمركية بين الدول الأعضاء ، وهذا الشكل من أشكال التكامل حسب نظرية بيلا بلاسا Bela Balassa) (هو أعلى درجة من الشكل الذي يسبقه .

3ـ إقامة سوق مشتركة (Common Market) :

يـــتطرق هـــذا الشـــكل مـــن أشكال التكامل ليس فقط إلى إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الأخرى بين الدول الأطراف فيها ، ولكن كذلك انتقال عناصر الإنتاج فـــيما بينها ، فهي تهدف إلى تحرير حركة الموارد الاقتصادية وأهمها رؤوس الأموال والاســـتثمارات والعمالـــة والخدمات وحرية النشاطات الاقتصادية والمهنية والحرفية ، وتنسيق الأنظمة والتشريعات السياسية الاقتصادية المطبقة في الدول الأعضاء .

4ـ الاتحاد الاقتصادي (Economic Union) :

وهـــذه الدرجـــة تعتـــبر أكـــثر تطوراً من السوق المشتركة ، حيث أنها تتمتع بخصائص السوق المشتركة نفسها في تحديد انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج ، وتهدف إلى الأتي :

- توحيد الأنظمة والتشريعات والسياسات الاقتصادية .

ـ منح سلطة فوق الحكومات للأجهزة التنفيذية المشتركة في مختلف المجالات الاقتصادية.

ـ إقامـــة ســـلطة قضـــائية عليا ذات اختصاصات محددة في كافة المجالات الاقتصـــادية ، تكـــون أحكامهـــا ملزمة وواجبة النفاذ تلقائياً لسرعة البت في المنازعات الاقتصادية .

5ـ التكامل أو الاندماج الاقتصادي (Total Economic Integration) :

هذا الشكل من أشكال التكامل يعتبر أعلى درجات التكامل على الإطلاق ، حيث تـتم فيه إزالة كافة القيود بين اقتصاديات الدول الأطراف بحيث تصبح وكأنها اقتصاد واحـد تـتولى تحديـد سياساته المختلفة سلطة عليا (Super National Authority) يكـون لقراراتها في الشؤون الاقتصادية سلطة إلزام جميع الدول الأعضاء ، ولكن لا يغيـب عـن الأذهان أن تحقيق هذه الدرجة من التكامل يتطلب بالضرورة تحقيق وحدة سياسية ، ويهدف إلى الأتى :

ـ توحيد العملة .
ـ توحيد البنوك المركزية للدول الأعضاء في بنك مركزي واحد .
ـ توحيد الاحتياطي النقدي .
ـ توحيد سعر الصرف .
ـ توحيد السياسة المالية والنقدية .

ويحظـى الـتكامل الاقتصـادي على اختلاف صوره ودرجاته بتأييد كل من أنصار حرية التجارة وحمايتها ، فأنصار حرية التجارة يؤيدون التكامل لأنه يؤدي إلى إزالـة العوائـق والقيود التى قد تحد من الحرية الكاملة للتجارة والمدفوعات بين الدول الأعضـاء ، أمـا أنصار الحماية فيرون في إقامة تعريفة موحدة خارجية ذات أسعار مـرتفعة ممـا يحمـي الصناعات الوطنية أو الإقليمية الناشئة التى لاتقوى عادة على المنافسة من الواردات المماثلة [6] .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فارق ما بين التكامل الاقتصادي (Economic Integraation) وبيـن الـتعاون الاقتصادي (Economic Cooperation) فالثاني يعنـي إزالـة بعـض الصعوبات في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، بمعنى آخر يشـمل العمليات التى تتم في مجال الاقتصاد بين دولتين أو أكثر من أجل تحقيق هدف معين ولفترة زمنية على أن تحتفظ الدول المعنية بخصائصها المميزة لها ، اما التكامل الاقتصـادي فيعني رفع كافة العوائق والصعوبات بين الدول الداخلة فيه لتصبح وكأنها دولة واحدة .

ج. فوائد التكامل الاقتصادي :

هـناك فوائـد هامة يمكن تلخيصها للتكامل الاقتصادي لأية مجموعة تريد أن تـتكامل مع بعضها البعض ، وهذه الفوائد ستتحقق لكن ليس على المدى القصير وإنما يلزمها حقبة من الزمن ، ويمكن تعداد هذه الفوائد فيما يلي[7] .

1ـ يخلـق الـتكامل الاقتصـادي سوقاً أمام المنتجات نظراً لتعدد الأسواق ، وزيـادة عـدد المستهلكين أمام هذه المنتجات في داخل دول المجموعة . وتعد التجارة وتـبادل المنـتجات مدخـلاً طيـباً للبدء في تحقيق التكامل ، إذ أن السلع الزراعية أو الصـناعية والـتى لا تجد أمامها إلاّ أسواق البلد المنتجة فيه تجد أمامها مسالك أوسع للتوزيع في أسواق البلدان الأخرى من المجموعة .

2ـ يتـيح الـتكامل الاقتصـادي فرصاً أكبر للاستثمار أمام المستثمرين من أصحاب رؤوس الأموال وعوائدها دون قيد واستغلال الإمكانيات الاقتصادية ، ويحقق هـذا عائداً أكبر للدول المصدرة لرأس المال وإنتاجاً وتشغيلاً لعوامل الإنتاج في الدول المضـيفة لـرؤوس الأمـوال المستثمرة . وتنعكس آثار ذلك أيضاً على زيادة الانتاج والدخول ومستويات المعيشة داخل دول المجموعة فيزيد الطلب بزيادة الدخول وينتعش الاقتصاد في جميع الدول .

3ـ كمـا أنه من أهم فوائد التكامل الاقتصادي أنه يتيح للدول الأعضاء إقامة المشـروعات المشـتركة الضخمة ، والتى يصعب على دولة بمفردها إقامتها وتحمل مسؤوليتها خاصة تلك المشروعات التى تتطلب مبالغ ضخمة لتمويلها أو مستوى عالياً مـن الخبرات الفنية أو أسواقاً واسعة للاستفادة منها ، مما يجعل مثل هذه المشروعات تعمـل وفـق أفضـل الأسس الاقتصادية تشييداً وإنتاجاً وتوزيعاً والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وتحقيق الوفورات الداخلية والخارجية .

4ـ يـؤدي الـتكامل الاقتصـادي إلى التخصص بين الدول المنظمة للتكامل للاستفادة من الميزات النسبية التى تتمتع بها بعض دول المجموعة ، وبذلك يعمل على زيادة الإنتاج وتحسينه في داخل كل دولة وتنويعه فيما بينها .

ثانياً :التعريف بالتجمع وهيكله ومؤسساته

تـم إنشـاء دول الساحل والصحراء بمبادرة من الجماهيرية الليبية، حيـث تم التوقيع على معاهدة إنشاء التجمع في طرابلس في عام 1998 ف ، بعضوية كل من:

الجماهيرية ، السودان ، تشاد.

مالى ، النيجر، بوركينافاسر .

ثم انضمت في وقت لاحق كل من أفريقيا الوسطى وأريتريا والسنغال وجامبيا وجيبوتي ، ثم في قمة الخرطوم في عام 2001 انضمت كل من مصر وتونس ونيجريا والمغـرب وبذلك أصبح التجمع يضم خمسة عشر عضواً ، ويتضمن التجمع مجموعة من الهيئات والمؤسسات هي:

1. مجلس رؤساء الدول .
2. المجلس التنفيذي .
3. الأمانة العامة .
4. مصرف التنمية .
5. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . .

ويتضح من خلال مؤسسات التجمع أنه يعطي أهمية كبيرة لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية من بينها زيادة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدان الأعضاء بما يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي للبلدان الأعضاء .

ثالثاً : الخصائص الاقتصادية للبلدان الأعضاء

أ. هيكل الانتاج :

يوضح الجدول رقم (2) الذي يوضح المساهمة النسبية للقطاعات الأساسية في الناتج المحلي الإجمالي لبلدان التجمع ويمكن إبداء الملاحظات التالية :

1ـ إنخفاض مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في سبع بلدان هي أفريقيا الوسطى وجامبيا وليبيا ومالي والنيجر ونيجيريا والسودان تقل فيها مساهمة هذا القطاع المهم عن 10% من إجمالي الناتج المحلي ، إلاّ أن مساهمته تزداد في بعض البلدان حيث تفوق 15% في ست دول هي بوركينافاسو ومصر وأريتريا والسنغال والمغرب وتونس، وبالرغم من ذلك فإن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية تعتبر بشكل عام متواضعة فمتوسط مساهمة القطاع عبر كل البلدان يبلغ 13% .

2ـ هيمنة قطاع الخدمات ، فباستثناء أفريقيا الوسطى ونيجريا فإن مساهمة هذا القطاع تفوق (35%) من إجمالي الناتج المحلي ، بل انه يشكل أكثر من 50% من الناتج في سبع بلدان هي مصر واريتريا وجامبيا وليبيا والمغرب والسنغال وتونس. ويبلغ متوسط مساهمة قطاع الخدمات في بلدان التجمع (47%) من إجمالي الناتج المحلي .

3ـ إن سبع بلدان هي بوركينافاسو وأفريقيا الوسطى وتشاد ومالي والنيجر ونيجريا والسودان تفوق مساهمة قطاع الزراعة فيها (30%) من الناتج الإجمالي . أما في البلدان الباقية فإن مساهمة قطاع الزراعة تبدو أقل أهمية بكثير بحدود (15%)، والجدير بالملاحظة أن جانباً كبيراً من إنتاج قطاع الزراعة يأتي من إنتاج سلعة أو سلعتين من المواد الخام الغذائية مثل القهوة والكاكاو أو السلعة الزراعية الخام مثل

القطـــن ولـــباب الخشـــب في معظم الدول التى تتميز بارتفاع مساهمة قطاع الزراعة الجدول رقم (1) الذي يوضح الحاصلات الرئيسية لكل بلد من بلدان التجمع .

4ـ إن قطاع التعدين يمثل أهمية خاصة في بعض البلدان ، ففي نيجريا يمثل (36%) وفي ليبيا (26%) والمغرب (15%) ، و(14%) في اريتريا ، إلا أنه قليل الأهمية في البلدان الأخرى.

جدول رقم (1)

بعض المؤشرات الاقتصادية 1998 - 1999

البلد	عدد السكان (ملايين)	الصادرات الرئيسية	نسبة الصادرات الى الناتج القومي الإجمالي %
بوركينافاسو	10.68	ب غ	ب غ
أفريقيا الوسطى	3.25	القطن والقهوة والماس	30.9
تشاد	6.7	القطن	43.9
جيبوتي	0.62	ب غ	—
مصر	62.01	النفط والقطن	23.3
اريتريا	2.75	ب غ	—
جامبيا	11.17	ب غ	82
ليبيا	5.78	النفط	
مالى	11.48	القطن	53.9
المغرب	27.78	الفوسفات والفواكه	49.2
النيجر	9.79	ب غ	40.1
نيجريا	118.4	النفط	34.4
السنغال	9.28	الفوسفات والفول السوداني	49.5
السودان	27.9	القطن والفول السوداني والسمسم	31.2
تونس	9.33	الفوسفات والنفط وزيت الزيتون	70.4

ب غ : بيانات غير موجودة .

المصدر : I . M . F , IFS , 2000 .

جدول رقم (2)
مساهمة القطاعات الإنتاجية في
الناتج المحلى الإجمالي 1998 ــ1999

(نسبة مئوية)

البلد / القطاع	الزراعة	التعدين	الصناعات التحويلية	الخدمات
بوركينا فاسو	33	7	21	39
افريقيا الوسط	53	9	9	29
تشاد	40	1	31	49
جيبوتي	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ
مصر	17	7	26	50
اريتريا	9	14	16	61
جامبيا	27	8	6	59
ليبيا	11	26	7	56
مالي	47	13	4	36
المغرب	17	15	17	51
النيجر	41	11	6	42
نيجريا	32	36	5	27
السنغال	17	8	16	59
السودان	39	9	9	43
تونس	12	11	18	59
المتوسط	28	13	12	47

ب غ = بيانات غير موجودة .

المصدر: البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم ،2000.

ب . هيكل التجارة الخارجية :

1ـ التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات :

الجـدول رقـم (3) يوضح التركيب السلعي لصادرات بلدان التجمع ، ويتضح مـن خلال تحليل البيانات أن تركيبة الناتج المحلي والهيكل الإنتاجي في هذه البلدان قد انعكـس على تركيب صادراتها بل وتوزيعها الجغرافي أيضاً ، حيث توصف صادرات بلـدان التجمع بأنها ذات تركيز سلعي كبير جداً ، حيث تمثل صادرات السلع الزراعية أكثر من (80%) في خمس بلدان هي بوركينا فاسو وتشاد وجامبيا ومالي والسودان ، فـي حيـن أنها حوالى (75%) في أفريقيا الوسطى وتمثل هذه الصادرات في الغالب سـلعة أو سـلعتين زراعـية غذائية أو خام . كما يوضح الجدول رقم (1) الصادرات الرئيسـية لكل بلد من هذه البلدان ، ويرجع السبب في ذلك إلى هيمنة قطاع إنتاج هذه السـلع علـى الهيكل الإنتاجي في هذه البلدان وضعف الإنتاج في القطاعات الأخرى ، خاصـة قطـاع الصـناعة التحويلـية ، أما البلدان الأخرى التى لا تتميز بالصادرات الزراعية فيمكن تقسيمها إلى قسمين ، الأول هي البلدان المصدرة للنفط والمعادن وهي ليبـيا ونيجريا والنيجر وفيها يحل إنتاج النفط والمعادن محل أهمية قطاع الزراعة مع تواضع مساهمة قطاع الصناعة التحويلية ، القسم الثاني يشمل كل من مصر والمغرب وتونـس وهي بلدان لها قدر من التنوع في صادراتها كما أن صادرات السلع الصناعية تساهم بنسبة كبيرة من إجمالى الصادرات ، ويرجع ذلك إلى الأهمية الكبيرة نسبياً لهذا القطـاع فـي إجمالـي الـناتج المحلي . إن هيكل الإنتاج انعكس أيضاً على التوزيع الجغرافـي حيث تتجه معظم الصادرات من المواد الخام الزراعية والمعدنية إلى البلدان الصـناعية ففي ست بلدان هي أفريقيا الوسطى وتشاد وجامبيا وليبيا والمغرب وتونس تمـثل الصـادرات إلى البلدان الصناعية أكثر من (80%) وفي معظم البلدان الأخرى تفـوق هذه النسبة (40%) حيث تمثل هذه البلدان الأسواق الرئيسية لصادراتها ، وذلك بفعل التقسيم الدولي للعمل المفروض عليها ، في حين تبدو علاقتها محدودة بباقي بلدان العالم النامي ، جدول رقم (4) .

جدول رقم (3)

التركيب السلعي للصادرات 1998 – 1999

(نسبة مئوية)

البلد	الغذاء	المواد الخام الزراعية	الوقود	المعادن	الصناعات التحويلية
بوركينا فاسو	41	48	--	--	11
افريقيا الوسط	31	43	--	--	26
تشاد	4	81	--	--	15
جيبوتي	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ
مصر	12	6	30	8	44
اريتريا	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ
جامبيا	90	--	--	3	7
ليبيا	--	00	95	--	5
مالي	30	69	--	--	1
المغرب	31	3	2	15	49
النيجر	11	2	--	85	2
نيجيريا	2	--	97	--	1
السنغال	43	3	19	20	15
السودان	68	28	--	--	4
تونس	9	1	6	1	82
المتوسط	29	21.8	19.2	10	20

المصدر : البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم ، 2000

جدول رقم (4)

التوزيع الجغرافي للصادرات 1998 – 1999

(نسبة مئوية)

البلد	البلدان الصناعية	أفريقيا	أسيا	باقي أوربا	نصف الكرة الغربي
بوركينا فاسو	42.4	13.8	18.6	2	23.2
افريقيا الوسط	82.15	2.1	9.3	2.0	4.5
تشاد	77.3	5.1	12	4.5	1.1
جيبوتي	19	53.6	27	0.4	–
مصر	52.1	3.6	25	7	12.3
اريتريا	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ
جامبيا	81.9	10.9	3.3	3.6	0.3
ليبيا	ب غ	3.4	1.5	8.6	0.7
مالي	43.2	6.1	38	2	7.7
المغرب	83.9	2.8	8.5	2.9	1.9
النيجر	68	31.7	0.2	0.1	--
نيجيريا	66.9	10.9	13.6	0.6	8.0
السنغال	46.2	27	18	0.5	8.3
السودان	39	3.7	46.1	4.5	6.7
تونس	83.1	3.5	3.4	0.5	9.5
المتوسط					

المصدر : I .M . F, DOTS,Year Book , 2000

2- التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للواردات :

يبين الجدول رقم (5) التركيب السلعي لواردات بلدان التجمع والجدول رقم (6) الذي يوضح التوزيع الجغرافي للواردات يتضح أن الهيكل الإنتاجي لبلدان التجمع قد انعكس أيضاً على الواردات ، فبالرغم من أن معظم بلدان التجمع توصف بأنها زراعية، فإن واردات الغذاء تمثل (20%) من اجمالي الواردات في كل البلدان تقريباً، ويرجع ذلك إلى أن هذه البلدان تنتج مواد زراعية خام لا تستعمل في الداخل وإنما للتصدير مثل القهوة والكاكاو والقطن...الخ، ونتيجة لتواضع أهمية قطاع الصناعات التحويلية في بلدان التجمع فإن واردات الصناعات التحويلية تفوق (70%) في أغلب بلدان التجمع من حيث أن الواردات من المواد الخام الزراعية والمعادن التى يستخدمها

قطـــاع الصـــناعات التحويلـــية تبدو منخفضة جداً حوالى (2.2%) و(1.6%) على التوالـــي، وذلـــك بفعل تواضع أهمية قطاع الصناعات التحويلية . هذا التركيب السلعي للـــواردات يـــنعكس علـــى التوزيع الجغرافي للواردات ، حيث يأتي الجزء الأكبر من واردات بلدان التجمع من البلدان الصناعية في حين يتوزع الباقى على باقي العالم .

جدول رقم (5)

التركيب السلعي للواردات 1998 – 1999

(نسبة مئوية)

البلد	الغذاء	المواد الخام الزراعية	الوقود	المعادن	الصناعات التحويلية
بوركينا فاسو	20	2	13	1	64
افريقيا الوسط	21	1	1	2	75
تشاد	23	2	2	1	72
جيبوتي	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ
مصر	25	6	6	3	69
اريتريا	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ
جامبيا	26	3	9	1	61
ليبيا	23	2	–	–	75
مالي	19	1	35	–	45
المغرب	17	4	17	4	58
النيجر	14	–	26	5	55
نيجيريا	15	–	7	2	776
السنغال	26	1	25	–	48
السودان	17	4	19	–	60
تونس	10	3	5	2	79
المتوسط	19.3	2.2	12.7	1.6	63.6

المصدر : البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم ، 2000 .

جدول رقم (6)
التوزيع الجغرافي للواردات 1998 – 1999

(نسبة مئوية)

البلد	البلدان الصناعية	أفريقيا	أسيا	باقي أوربا	نصف الكرة الغربي
بوركينا فاسو	43	27.9	5	2	22.1
افريقيا الوسط	63.2	18.1	2.5	1	15.2
تشاد	59.1	31.6	4.5	3.5	1
جيبوتي	42	9.6	45.6	1.5	1.3
مصر	59	3.4	16	10	11.5
اريتريا	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ	ب غ
جامبيا	57.4	8.6	22	5	7
ليبيا	71.5	7	12	5.2	4.3
مالي	37	49	6.5	1.3	6.2
المغرب	86.5	3.5	5	3	2
النيجر	52.8	28	15	2	2
نيجيريا	63	4	22.5	4	5.6
السنغال	67	12	14	3	4
السودان	47	7	41	4	1
تونس	83	5	5	4.5	1
المتوسط	59.3	15.3	15.5	3.6	6.3

المصدر : I.M .F . DOTS , Year Book . 2000

ج .التجارة البينية :

تمثل التجارة الخارجية إحدى الدعامات الأساسية في بنيان التكامل الاقتصادي، حيث كلما زادت نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة كلما دل ذلك على درجة وعمق التكامل الاقتصادي ، ولذلك فإن التجارة البينية وسبل دعمها تعتبر من بين أول وأهم أهداف التجمعات الإقليمية ، وذلك لزيادة تشابك المصالح بين البلدان الأعضاء ، مما يعود عليها بالفائدة والنفع والنمو وتغيير هياكلها الإنتاجية لتحقيق التنوع اللازم لإحداث التنمية الاقتصادية .

ويوضح الجدول رقم (7) بعض المؤشرات عن التجارة البينية للتجمع . وقبل البدء في تحليل بيانات هذا الجدول يجب أن نلاحظ نقطتين أساسيتين ، الأولى هى أن

التجمع يعتبر في سنواته الأولى ، وبالتالى فإنه لم تظهر بعد آثار جهوده لتحقيق التعاون بين البلدان الأعضاء . والنقطة الثانية هي أن التجمع لم يعقد بعد أية اتفاقيات متعلقة بالتجارة، فالتجمع لم يشكل بعد حتى منطقة تجارة حرة وهى أول مراحل التكامل الاقتصادي ، وبالرغم من ذلك فإن دراسة اتجاهات التجارة القائمة فعلاً الآن تساعد على تكوين بعض الأفكار المهمة عن مستقبل التكامل في التجمع والدور الذى يمكن أن يلعبه في تعزيز التكامل على مستوى القارة بما يدعم مسيرة الاتحاد الأفريقي.

ونلاحظ من الجدول رقم (7) أن الصادرات البينية للتجمع تمثل فقط (7.3%) من إجمالي الصادرات ، والواردات البينية تمثل (2.56%) من إجمالى واردات التجمع، وبذلك تكون التجارة البينية تمثل (3.03%) من إجمالي تجارة التجمع ، وهذه الأرقام تبدو متواضعة بالمقارنة مع التكتلات الإقليمية الأخرى ، ويرجع ذلك بشكل أساسي **أولاً:** إلى جانب العرض أو الإنتاج فكما لاحظنا في السابق أن معظم بلدان التجمع هي منتج لمواد خام زراعية أو معدنية ، وبالتالى لا توجد فرصة جيدة للتبادل فيما بينها فمنتجات المواد الخام تبدو مناسبة لأسواق البلدان الصناعية كما أن احتياجاتها الأساسية تقع بين المنتجات الغذائية والسلع المصنعة والتى تتميز بانخفاض إنتاجها في بلدان التجمع ، وبالتالى فإن معظم وارداتها تأتى من البلدان الصناعية . إن ضعف القدرات الصناعية والتكنولوجية هي السبب الرئيسي الذي يعوق نمو التصنيع والخدمات المتقدمة ، وهو ما يؤثر على حجم التجارة البينية سلباً . وكذلك فإن ضيق السوق المحلية في بلدان التجمع يجعل المنشآت الصناعية فيها صغيرة الحجم ، ويرفع تكاليفها، وبالتالى يعوق تقدمها وزيادة إنتاجها وتوسعها ، خاصة إذا لاحظنا أن كل بلد من بلدان التجمع لديها نفس هذه الوحدات الإنتاجية الصغيرة غير الكفؤة . إن توافر القدرات التصنيعية مهم جداً لعملية التكامل الاقتصادي فأكثر من (70%) من التجارة البينية لدول الأسيان أحد أهم التكتلات الإقليمية في البلدان النامية تأتي من السلع المصنعة، هذه الحقيقة تظهر أيضاً من خلال تتبع تدفقات الصادرات والواردات البينية بين بلدان التجمع فالدول النشطة في التجمع هي تونس ومصر والسنغال إذ تصدر (50%) إلى بلدان التجمع بإعتبارلها قاعدة صناعية جيدة كما هو واضح من مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في هيكلها الإنتاجى إجمالي الصادرات .

ثانياً يرجع السبب الذي يؤثر على حجم التجارة البينية إلى ضعف الهياكل الاقتصادية وعدم وجود سياسة واضحة لتنويع الصادرات ، لذلك فإن هذه الأوضاع تعتبر من العوامل المهمة المعيقة للتجارة البينية بين هذه الدول . وهذا يتضح من خلال تتبع تدفقات الصادرات في داخل التجمع ، حيث توضح البيانات بأن 60% من صادرات التجمع تكون بين بلدان الشمال المتجاورة جغرافياً ، حيث تتميز هذه البلدان بتطور البنية التحتية مقارنة ببقية بلدان التجمع .

جدول رقم (7)
بعض المؤشرات عن التجارة البينية للتجمع

(نسبة مئوية)

نسبة الصادرات البينية للتجمع إلى إجمالى صادراته	3.7
نسبة الواردات البينية للتجمع إلى إجمالي وارداته	2.56
نسبة التجارة البينية للتجمع إلى إجمالى تجارته	3.03
نسبة صادرات التجمع إلى صادرات القارة	34.0
نسبة واردات التجمع إلى واردات القارة	41.9
نسبة تجارة التجمع الى تجارة القارة	38.3
نسبة الصادرات البينية للتجمع الى إجمالي الصادرات البينية للقارة	13.41
نسبة الواردات البينية للتجمع إلى إجمالي الوردات البينية للقارة	13.7
نسبة التجارة البينية للتجمع إلى إجمالي التجارة البينية للقارة	13.14
نسبة الصادرات البينية للقارة إلى إجمالى صادراتها	9.73
نسبة الواردات البينية للقارة إلى إجمالى وارداته	8.46
نسبة التجارة البينية للقارة إلى إجمالى تجارتها	9.04

المصدر : I . M.F. DOTS , YEAR BOOK ,2000

رابعاً : دور التجمع في تعزيز الاتحاد الأفريقي

إن التجمع بشكل عام يمكن أن يلعب دوراً أساسياً في مسيرة الاتحاد الأفريقي، وذلك من خلال إحداث المزيد من التكامل الاقتصادي فيما بين بلدانه بما يعني في النهاية زيادة التكامل بين بلدان القارة ، والتكامل الاقتصادي بين بلدان القارة يبدو ذا أهمية خاصة جداً فالجهد السياسي المبذول في إنشاء الاتحاد ومؤسساته وصبغته القانونية لابد أن يصحبه جهد في مجال التكامل الاقتصادي ، حيث أن التكامل الاقتصادي مهم جداً لدعم الجهد السياسي ودعم الاتحاد وإحداث النمو والتنمية في البلدان الأفريقية، إذ أن مشاكل القارة تبدو بالأساس مشاكل اقتصادية ، غير أنه يمكن إبداء مجموعة من النقاط التى يمكن للتجمع من خلالها أن يدعم مسيرة الاتحاد والتكامل الاقتصادي في القارة وهذه النقاط هي :

1ـ كما لاحظنا في الجزء السابق فإن توافر قدرات تكنولوجية ضروري جداً لإحداث قاعدة صناعية تمكن من زيادة معدلات التبادل التجارى بين بلدان التجمع ، وفي هذا الإطار فإن إستخدام القدرات التكنولوجية المتوفرة في كل من مصر والمغرب وتونس والسنغال كقاعدة يستند عليها لتطوير قدرات تكنولوجية لكل بلدان التجمع والاهتمام والتنسيق في مجال السياسات العلمية والبحثية خاصة في مجال البحث والتطوير سوف

يسرع في نقل التكنولوجيا إلى البلدان الأقل تطوراً في التجمع . وهذا يؤدي إلى إحداث تنمية صناعية في بلدان التجمع ، ويؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين بلدان القارة وتزداد أهمية أحداث هذا التطوير إذا لاحظنا أن تجارة دول التجمع تمثل حوالى 38% من إجمالي تجارة القارة ، وهذه نسبة كبيرة جداً ، أى أن اية زيادة في تجارة التجمع تعني التأثير بشكل مباشر وقوى على تجارة القارة .

2ـ إن الاهتمام بالبنية التحتية في مجال المواصلات والاتصالات بين بلدان الاتحاد سوف يدعم ويعزز الترابط بين الأجزاء الشمالية من القارة والأجزاء الوسطى منها بما يؤدي إلى زيادة معدلات التبادل الاقتصادي بين بلدان التجمع، وبالتالي يؤدي إلى تنشيط جزء مهم من القارة الذي يبدو الآن أقل ترابطاً من الأجزاء الأخرى فيها ، ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال مقارنة مساهمة تجارة التجمع في إجمالي تجارة القارة والتى تبلغ (38%) بمساهمة التجارة البينية للتجمع من إجمالي التجارة البينية للقارة والتى تبلغ (13%) فقط ، وهذا يدل على أن مساهمة التجمع في التجارة الخارجية للقارة أكبر بكثير من مساهمته في تجارة القارة البينية ، أى أن ارتباطات بلدان التجمع بالخارج أكثر من المتوسط من ارتباطات بلدان القارة ككل بالخارج ، وبالتالي فإن إحداث الترابط بين بلدان التجمع يعتبر من الوسائل الأساسية لدعم التجارة البينية في القارة . هذه الحقيقة يمكن أن توضح أيضاً من خلال مقارنة مساهمة التجارة البينية للتجمع في إجمالى تجارته التى تبلغ (3.03%) بمساهمة التجارة البينية للقارة في إجمالى تجارتها التى تبلغ (9.04%) وهذا يدل على أن هذا الجزء من القارة أقل ترابطاً، وبالتالى فإن تدعيم ترابطه يؤدي إلى تدعيم ترابط وتكامل القارة .

3ـ إن نفس التحليل السابق يمكن أن ينسحب أيضا على تنسيق الإجراءات واللوائح القانونية المتعلقة بالتجارة والتبادل الاقتصادي ودورها في تدعيم الاتحاد .

4ـ إن التجمع يمكن أن يعمل مع التجمعات الرئيسية الأخرى في شرق القارة مثل إيك (لجنة تعاون شرق أفريقيا) وجنوب القارة مثل ساكو (الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي) و(لجنة المحيط الهادي) يوك واتحاد بلدان غرب أفريقيا ، على تعزيز التكامل الاقتصادي في القارة في المفاوضات التجارية بين عدد محدود من التجمعات الإقليمية في القارة سوف تعطي نتائج أفضل من المفاوضات متعددة الأطراف التى تشارك فيها كل البلدان الأفريقية بشكل منفرد .

خامساً : الخاتمة

رغـم تعدد المحاولات لتعريف التكامل الاقتصادي ، إلا أنها جميعاً تؤكد على العلاقـة القائمة بين التكامل والتنمية ، وفي هذا الجانب تتجلى أهمية التكامل في إطار اعـتماد الـدول الأعضاء في التجمع على الذات ، لما يوفره لها من فرص لاستغلال مواردهـا وإمكانياتها بصورة جماعية باتجاه إعادة بناء هياكلها الاقتصادية على نحو مناسب . وهذا يعني أن التكامل الاقتصادي يمثل الأسلوب الأمثل لمعالجة المشاكل التى تواجـه الدول الأعضاء في التجمع والمتمثلة بالتخلف ، لقدرته على تحديد نمط متناسب من التخصص وتقسيم العمل في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى .

إن نجاح عملية التكامل الاقتصادي بين تجمع دول الساحل والصحراء يتطلب توفـير الإرادة السياسـية للأطراف المشتركة لضرورتها في خلق القرارات المشتركة وتنفيذها .

إن العـالم اليوم يتجه بخطوات سريعة نحو التكتلات العملاقة ، كما أن هناك مسـتجدات أخرى برزت ضمن النظام العالمي الجديد ، والتى تتمثل في إنشاء منظمة الـتجارة العالمـية الـتى حلت محل اتفاقية الجات ، وأصبحت منذ عام 1995 في بت سـيطرتها علـى التـبادل الـتجارى . إن هـذه المستجدات تجعل دول تجمع الساحل والصـحراء الـيوم أكثر من أى وقت مضى بحاجة مصيرية إلى بذل الجهود الصادقة والجـادة نحـو الـتكامل الاقتصـادي في شتى المجالات الإنتاجية والتجارية والمالية والخدمية باستخدام كافة مواردها البشرية والطبيعية والمالية .

وأخـيراً فـإن التكامل الاقتصادي بين تجمع (س،ص) هو أمر يمكن تحقيقه، وأن أى تلكؤ لن يكون سببه اقتصادياً ، بل أن العامل السياسي هنا مهم جداً بحيث يمكن اعتـباره المرتكز الأساسي لعملية التكامل الاقتصادي ، فإذا ما توفرت الإرادة السياسية لدى التجمع ، فلن يكون هناك عائق اقتصادي تقريباً .

الهوامش

1ــ حربـــي محمـــد موســـى عـــريقات ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 20 ، صيف 2000 ، ض 60 .

2ــ عبدالغنـــي عمـــاد ، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة: أسباب التغير وشـــروط الانطلاقـــة ، المســـتقبل العربـــي ، الســـنة الثانية والعشرون ، العدد مئتان وخمسون، ديسمبر 1999، ص 65.

3ــ د. محمد إبراهيم عبيدات ، وآخرون ، الاستيراد والتصدير بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1989 ، ص 25 .

4ــ د. عـــبدالوهاب حمـــيد رشيد ، نظرية التكامل الاقتصادي والتجارب المعاصرة ، بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض 17-20 ديسمبر 1983 ، ص 67.

5ــ يمكن الرجوع في ذلك إلى :

أ. د. عبدالرحمـــن صبري ، منطقة التجارة الحرة العربية بين الواقع والطموح، سلسلة رسائل البنك الصناعي ، العدد 66 ، بنك الكويت الصناعي ، سبتمبر 2001 ، ص16 .

ب. حربـــي محمـــد موســـى عريقات ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 59.

6ــ د. عبدالمـــنعم علـــى عبدالرحمن ، مشاكل التكامل الاقتصادي في الدول النامية ، بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مصدر سبق ذكره ، ص 241 .

7ــ حربـــي محمـــد موســـى عريقات ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 65

المراجع

1ـ البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم 2000 .

2ـ حربـــي محمـــد موســـى عريقات ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 20 ، صيف 2000 .

3ـ د. محمد إبراهيم عبيدات ، وآخرون ، الأستيراد والتصدير بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1989 .

4ـ د. عـــبدالوهاب حمـــيد رشـــيد ، نظرية التكامل الاقتصادي والتجارب المعاصرة بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الرياض 17ـ20 ديسمبر 1983 .

5ـ د. عبدالمـــنعم علـــى عبدالرحمن ، مشاكل التكامل الاقتصادي في الدول النامية ، بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الرياض 17ـ20 ديسمبر 1983 .

6ـ عبدالرحمـــن صبري ، منطقة التجارة الحرة العربية بين الواقع والطموح، سلسلة رسائل البنك الصناعي ، العدد 66 ، بنك الكويت الصناعي ، سبتمبر 2001.

7ـ عبدالغنـــي عمـــاد ، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة : أسباب التغير وشـــروط الانطـــلاق ، المســـتقبل العربـــي ، الســـنة الثانية والعشرون ، العدد مئتان وخمسون، د يسمبر 1999.

8- I.M.F, IMS, Year Book , 2000

9- I.M.F , Dots , Year Book , 2000